برأسمال 400 مليون يورو

«إنفراميد».. «كلمة السر» لتمويل مشروعات البنية الأساسية

نادر رياض

شريف الجبلي

عبد الله حلمي

محمود سليمان

رشيد محمد رشيد

رشيد محمد رشيد: الصندوق خطوة أولى لإعادة صياغة التعاون الأورومتوسطى

تحقيق ـ محمد حماد

رحبت الاوساط الاقتصادية بمبادرة وزارة التجارة والصناعة لإنشاء صندوق لتمويل مشروعات البنية الاساسية بالتعاون مع الجهات التمويلية من الاتحاد الاوروبى والدول العربية.

وأشاد المنتجون بالصندوق الجديد مؤكدين انه سيكون له مردود ايجابى على مناخ الاستثمار بمصر ودفعة جديدة لعجلة التنمية والاستثمار، «انفراميد» وهى الاسم المختصر للصندوق هو أحد مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط ورأسماله المبدئى 400 مليون يورو ومن المستهدف زيادته إلى ملياري يورو.. والسؤال كيف نستفيد من هذا الصندوق وما هى حكايته؟

يقول المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة ان عددا من المؤسسات وصناديق البنية الاساسية لدول جنوب المتوسط فى اطار مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط كخطوة أولى ستمتد لتشمل تطبيق أشكال وصيغ جديدة للتعاون الأورومتوسطى.

يضيف ان مصر طرحت عدة مشروعات فى مجالات النقل والطاقة ومعالجة المياه ومكافحة التلوث وغيرها وابدى عدد من المستثمرين استعدادهم لتمويل هذه المشروعات.

ويوضح وزير التجارة والصناعة ان الصندوق الجديد أول إنجاز عملى فى الاتحاد من اجل المتوسط والذى تم الاعلان عنه فى يولية 2008.

مشيرا إلى ان الاستثمارات الاوروبية المباشرة فى جنوب المتوسط لاتزال متواضعة، حيث تقدر بنحو 17 مليار يورو مقارنة بحجم الاستثمارات الاوروبية فى الولايات المتحدة والتى تصل إلى 72 مليار يورو، فى حين يصل حجم الاستثمارات فى دول الإفتا إلى 27 مليار يورو.

ويوضح المهندس رشيد أن البنك الدولى أعلن تخصيص 750 مليون دولار للاسهام فى تمويل مشروعات الطاقة الشمسية، بالاضافة إلى 50 مليون يورو خصصتها منظمة البيئة العالمية و7.7 مليون يورو من بنك الاستثمار الاوروبى لتمويل مشروعات البنية الاساسية فى دول مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط اضافة إلى ان هيئة المعونة الفرنسية تخصص مليار يورو كل عام خلال الفترة من 2009 إلى 2013 لتمويل المشروعات التى سيوافق عليها صندوق «إنفراميد».

ويقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصرى الالمانى إن الصندوق الجديد خطوة مهمة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادى مع دول الاتحاد من اجل المتوسط.

مشيرا إلى ان الصناعة المصرية كانت دائما ومنذ نشأتها معرضة لتحديات عاصفة، فإن التحديات التى تواجهها الآن تعتبر اكثر من أى وقت مضى.

ويوضح رياض ان هذه الكيانات التمويلية الجديدة ستساعد الصناعة المصرية على الاندماج مع الصناعات العالمية ، مشيرا إلى ضرورة ان تطور صناعتنا نفسها معتمدة فى ذلك على مبادئ عدة فى مقدمتها الجودة وتفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية التى يجب ان تؤدى دورها كأداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجى من جهة أخرى، وايضا كوسيلة للتأهيل مع أسواق التصدير. ويرى د. شريف الجبلى رئيس مجلس الاعمال المصرى الكورى ان أى مشروع جديد ، خاصة فى البنية الاساسية يدفع لانشاء العديد من المشروعات والاستثمارات الاخرى فى باقى القطاعات.

موضحا ان مشروعات البنية الاساسية تتميز بضخامتها ، تعدد أنشطتها بما ينعكس إيجابياً على دفع الاستثمارات فى مختلف القطاعات.

ويدعو الجبلى إلى توجيه أموال الصندوق الجديد إلى مشروعات صديقة للبيئة والمشروعات التى تقضى على التلوث لأن هذه المشروعات تحتاج إلى قدرات تمويلية كبيرة قد يعجز كثيرون عن الدخول فيها، مشيرا إلى ضرورة مشاركة اتحاد الصناعات المصرية فى هذه الاستثمارات الصديقة للبيئة وبالتحديد وحدة الالتزام البيئى لأن لديها قاعدة بيانات كبيرة يمكن ان يتم الاستفادة منها فى توجيه الاستثمارات التى تحتاجها الصناعة فعليا فى هذا المجال، وبالتالى تكون هناك مشاركة فعلية وحقيقية لمثل هذه المنح وفى صالح الصناعة المصرية مباشرة.

ويؤكد عبدالله حلمى نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية وعضو جمعية مستثمرى العاشر من رمضان ان أموال الصندوق الجديد إذا أحسن استخدامها سيكون لها أثر ايجابى كبير على مناخ الاستثمار بمصر، فى الوقت الذى توجد فيه مشروعات بنية أساسية نحن فى أشد الحاجة إليها. ويقترح حلمى ان يتم تشييد خط قطار أو مترو أنفاق بين القاهرة ومدينة العاشر من رمضان على سبيل المثال، لأن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذا المشروع الذى يسكون له مردود استثمارى واقتصادى واجتماعى بلا حدود.

مشيرا إلى ان هناك تكدسا وساعات عمل كبيرة يقضيها العامل فى الذهاب والإياب إلى عمله سواء كان من قاطنى محافظة القاهرة أو المحافظات المجاورة، مما سيؤدى إلى ضياع وقت كبير إلى جانب قوة العامل بما ينعكس على أدائه فى العمل، ويقول: مثل هذا المشروع سيجعل المسافة بين القاهرة ومدينة العاشر لا تتجاوز نصف ساعة، وبالتالى نكون قد أحسنا استغلال وتوجيه هذه الاموال فى مكانها الصحيح.

ويضيف حلمى ان التنمية الحقيقية تحتاج إلى قرارات مدروسة، وبالتالى يجب على القائمين على أموال هذا الصندوق الجديد دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالمشروعات التى سيوجه الصندوق إليها وحساب التكلفة والعائد على جميع المستويات مع التركيز أولا على الجانب الاجتماعى والذى لا ينفصل عن المردود الاقتصادى. ومن جانبه، يقول الدكتور محمود سليمان رئيس شعبة البويات باتحاد الصناعات المصرية ان الاستثمار فى مصر يحتاج إلى هذا الدعم لأن النهوض بالاستثمار الهدف منه ايجاد فرص عمل للقضاء على البطالة.

موضحا ان الصندوق الجديد يجب ان يكون له دور ايجابى فى هذا الاتجاه لما سيوفره من مشروعات تدعم البنية الاساسية والاستثمارية بوجه عام.

جريدة العالم اليوم (صفحة ٥ - ٢٠٠٩/٦/٢٣)

العالم اليوم